

اسم المصدر : اليوم

التاريخ: 2014-05-22 رقم العدد: 14951 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 37 رقم القصة: 1

« اقتصاديون ومستثمرون في قطاع التعليم: »

# دعم الملك بـ 80 مليارًا للتعليم سيحقق نقلة نوعية غير مسبوقة



<< محمد الفكري



<< د. عبدالله دحلان



<< محمد يوسف



<< فهد السلمي

■ ماجد الشفيخ - جدة

أكد عدد من الاقتصاديين والمستثمرين في قطاع التعليم أن قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بدعم برنامج تطوير التعليم السعودي بـ (80) مليار ريال خلال السنوات الخمس المقبلة سيساهم في تحقيق نقلة حقيقية غير مسبوقة في مستوى التعليم السعودي،



## تنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام في المملكة على مدار السنوات الخمس المقبلة، والذي تقدم به الأمير خالد الفيصل وزير التعليم يهدف في المقام الأول إلى تلبية الاحتياجات الضرورية والتطويرية التي تحتمها المرحلة الحالية والمستقبلية

خلال نهج معرفي وعملي يساعده على تطوير الجيل الجديد وتأهيله وجعله قادراً على تحمل المسؤولية، وجاء مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم ليرسم معالم الفرحة والأمل على وجوه الجميع، ليؤكد على أن الثقة التي وضعتها ولاة الأمر في الأمير خالد الفيصل لتطوير التعليم كانت في محلها.

من جانبه أكد رئيس لجنة ملاك المدارس الأهلية بمحافظة جدة (اللبانات) سابقاً محمد حسن يوسف على أن تشكيل لجنة وزارية من الوزراء ذوي العلاقة لتولي الإشراف العام على تنفيذ برنامج العمل دليل على أن الموضوع يأتي في إطار مبتكر وغير تقليدي ويتجاوز القرارات النمطية التي شهدها التعليم في فترات سابقة، وقال: برنامج بهذا الحجم تصل كلفته إلى (80) مليار ريال سيدعم التأهيل النوعي للمعلمين والمعلمات من خلال تأهيل 25 ألف معلم ومعلمة، وافتتاح 1500 روضة أطفال، ومنح قسائم تعليمية لطلاب وطالبات التربية الخاصة في حالات محددة لتوفير التعليم من خلال القطاع الخاص، ويشمل تطوير مراكز الخدمات المساندة للتربية الخاصة، وربط المدارس بالإنترنت بسعات عالية، وتجهيزات الفصول الذكية، ومعامل الحاسبات لتوفير متطلبات التعليم الإلكتروني، ويدعم إنشاء مدارس متخصصة، وأندية مدرسية وموسمية، ولاشك أنه سيسهم في تحقيق نقلة نوعية كبيرة غير مسبوقة في مجال التعليم.

وشدد محمد يوسف على أن الاستثمار في إنسان هذا الوطن هو الخيار الأول لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والمواطن هو الرافد الأساسي لهذا القطاع لاستثماره في تعليم أبنائه في ظل دعم الدول له ككل القطاعات، مؤكداً على أهمية أن يكون قطاع المدارس الأهلية والمستثمرين فيها جزءاً من هذا الحراك الشامل، وأن يتم تطوير مفهوم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، والاستفادة من نماذج التعليمية العالية والإقليمية المختلفة مع مراعاة قيم الوطنية في التعليم وتربية الأبناء فكرياً وسلوكياً وانتماءً لدينهم وقيادتهم ومجتمعهم ووطنهم.

كما سيساهم في التحول إلى التعليم المعرفي البعيد عن الحفظ والتلقين.

في البداية حث الاقتصادي والمستثمر في قطاع التعليم الدكتور عبدالله صادق دحلان على ضرورة استثمار هذا الدعم الكبير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم في إنشاء معاهد صناعية متخصصة تساهم في سد العجز الكبير الموجود في بعض التخصصات التي تضرر خلالها المملكة إلى استخدام عمالة من الخارج، وشدد على ضرورة إنشاء أكثر من معهد صناعي في مناطق مختلفة من المملكة لتخريج جيل جديد يميل إلى التعليم العملي الأكثر فائدة للمجتمع وملائمة لسوق العمل.

ودعا وزارة التربية والتعليم إلى إدراج مبادئ المسؤولية الاجتماعية المستمدة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف في مختلف مراحل مناهج التعليم السعودي، وشدد على ضرورة تفعيل دور الطالب في تنمية وبناء مجتمعه في ظل نظام التعليم المعرفي الجديد الذي يتوقع تطبيقه خلال السنوات المقبلة.

وشدد رجل الأعمال محمد عبدالله العنقري على أن المكرمة السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بدعم التعليم العام بـ (80) مليار ريال، دليل جديد على النهج القويم الذي تسير عليه حكومته الرشيدة، وشدد على أن خادم الحرمين الشريفين مضى يعبى طاقات وقدرات الوطن من أجل استثمارها لخدمة الأجيال وإعلاء بانيان النهضة الحضارية، ولكي تعطي المملكة مكانة الشموخ والعزة وتؤسس لنفسها الموقع اللائق بها وبتاريخها وحضارتها الإسلامية بين الأمم، وأطلق - يحفظه الله- العقول النيرة من أبناء الوطن كي تصوغ الخطط، والسواعد القوية كي تبني المشاريع وتحقق المنجزات في كل الميادين لتوفر الرفاهية للإنسان السعودي، على الرغم مما واجه المملكة من تحديات الأزمة المالية العالمية.

وأكد عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة فهد بن سيبان السلمي أن تنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام في المملكة على مدار السنوات الخمس الماضية، والذي تقدم به الأمير خالد الفيصل وزير التعليم يهدف في المقام الأول إلى تلبية الاحتياجات الضرورية والتطويرية التي تحتمها المرحلة الحالية والمستقبلية، متوقفاً أن تشهد الفترة المقبلة تحولا حقيقيا في هذا القطاع الحيوي والمهم الذي يشرف على بناء قدرات أكثر من خمس ملايين طالب في جميع المراحل وإعدادهم لمواجهة المتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم حولنا.

ولفت إلى أن الجميع سواء في قطاع التعليم أو خارجه جلس في حالة ترقب على مدار الشهور الماضية في انتظار الأفكار والبرامج التي سيقدمها وزير التعليم الجديد الذي طالب على مدار سنوات طويلة بالتحول إلى العالم الأول وتغيير النمطية الموجودة في التعليم من